

**STATEMENT BY EGYPT**

MADE 15 JUNE 2004

**AT THE UNITED NATIONS CONFERENCE  
ON TRADE AND DEVELOPMENT**

**Eleventh Session**

**São Paulo, Brazil  
13-18 June 2004**



جمهورية مصر العربية

كلمة

السيدة السفيرة نائلة جبر  
المندوبة الدائمة لجمهورية مصر العربية  
لدى الأمم المتحدة  
والمنظمات الدولية في جنيف  
رئيس وفد مصر

أمام

جلسة النقاش العام  
الدورة الوزارية الحادية عشر  
لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

14 يونيو 2004

ساو باولو

رجاء المراجعة عند الإلقاء

السيد الرئيس  
السيد الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية  
السادة الوزراء ورؤساء الوفود  
السيدات والسادة

إنه ليسعنى أن أكون معكم اليوم فى هذا الحدث الهام الذى يعقد فى مناسبة خاصة، ألا وهى الاحتفال بالعيد الأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتلك المرحلة العمرية تمثل فى كثير من الثقافات، ومنها الثقافة العربية، سن النضج الذى يمكن من الارتكاز على الخبرة المكتسبة المتراكمة من أجل إطلاق الأفكار المتجددة. وتفتقر خصوصية توقيت اجتماعنا، مع تميز مكان تجمعنا فى البرازيل، تلك الدولة التى أثرت أدبيات التنمية بإسهام وفير من مفكرىها وبالتالي أثرت فيها تأثيراً إيجابياً هائلاً، ثم اتبعت على أرض الواقع استراتيجيات فريدة أنجزت بها طفرات تنموية، جمعت بين تأصيل الفكر، وتأثير الفعل.

وهذا المؤتمر فرصة للتفكير المتعمق فى موضوعات فى غاية الأهمية، نستفيد خلالها من الطبيعة المميزة للأكتاد، الذى يجمع المعنيين بقضايا التنمية، مهما اختلفت ولايتهم، وتنوعت وجهات نظرهم، حتى ينسجون معاً رؤية شاملة، تعبر القطاعات وتمزج التخصصات، وبالتالي تؤهل لتمحص العديد من قضايا العلاقات الاقتصادية الدولية من منظور شامل وعلى مستوى استراتيجى. ومما يساعدنا فى تحقيق هدفنا هذا أيضاً، هو أننا نجتمع فى إطار مرن لبناء التوافق، دون التكبير بقيود التفاوض، وتلك إحدى الميزات النسبية الرئيسية للأكتاد، التى يجب أن نحافظ عليها وننميها حتى يستمر بمثابة مستودع للأفكار المتجددة، ومنبع للتوافق البناء حول القضايا المحورية فى الاقتصاد السياسى الدولى، بما يسهم مباشرة فى صياغة مفردات ومفاهيم الخطاب التنموى العالمى.

وليس أدل على ذلك، أهمية الموضوعات التى اختار الأكتاد الحادى عشر أن يركز عليها، وعلى قمتها موضوعه الرئيسى وهو الاتساق بين المنظومة الاقتصادية الدولية، وبين الاستراتيجيات التنموية الوطنية. وذلك ليس دون توجه محدد، ولكن

بقصد واضح، وهو من أجل التنمية. ويثبت ذلك أن الدول فرادى لا تستطيع، مهما علت قدراتها وكيفما حسنت نواياها، أن تحقق غاياتها التنموية فى فراغ دولى. بل يجب أن تكون هناك بيئة دولية تمكنها من تسجيل ذلك الهدف؛ مما يدفعنا إلى النظر إلى التنمية الوطنية وسط إطار بنىوى هو هيكل المنظومة الاقتصادية الدولية، الذى يجب تكون دعائمه "صديقة" للتنمية، ومحفزة لها.

ويتطلب ذلك إسهامنا جميعاً فى ما يسمى بحكم العولمة، التى تعد التيار الذى يتدفق داخل المنظومة الدولية، فيوجهها فى أى اتجاه شاء، مما يتطلب من المجتمع الدولى أن يسرع فى عملية صياغة قواعد إرشادية عامة تمكن الدول النامية من جنى مكاسب العولمة، وتفادى خسائرها قدر الإمكان. ولا يستثنى من ذلك أى فاعل دولى كان، فكما أن للجميع حقوق، فعلى الكل مسؤوليات. وربما يؤكد ذلك أهمية النقاش المطول المثير للاهتمام الذى اتسمت به العملية التحضيرية عند تطرقها لموضوع المسؤولية التنموية للشركات فى الدول المضيفة، التى يجب أن توازن هدفها الأصيل المتمثل فى تعظيم الربح مع تلك المسؤولية التنموية. وعلى الأكتاد الاضطلاع بدور رئيسى فى إرشاد الشركات متعددة الجنسية عابرة القومية إلى مدونة سلوك تعتبر بمثابة قائمة التميز لمن يتبعها ويطبقها.

ويرتبط بذلك، ما أفرده المؤتمر فى إطار الموضوع الفرعى الثانى، والذى ركز على الطاقات الإنتاجية، وبناء التنافسية. فلك القضايا التى تتطرق إلى تحدى قيود العرض، إنما تعالج قضية رئيسية لا مفر منها من أجل تحقيق التنمية. وقد أبرزت مدى أهمية أن يكون الاستثمار الأجنبى المباشر مفيداً يضيف قيمة حقيقية إلى الدول المستقبلية، ويساهم فى نقل التكنولوجيا والارتقاء بالموارد البشرية. كما تبين خلال المناقشات محورية بعض المجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى أصبحت تمثل البنية التحتية لكافة المعاملات الاقتصادية، بل ولا أقول الاجتماعية والسياسية، لا غنى عنها كقاعدة يتم البناء عليها وكوسيلة للنهوض بالقدرات الاقتصادية. وكذلك، فقد ناقش الموضوع قضايا بازغة جديدة مثل النقل وتيسير التجارة، وعلاقتها بتغير البيئة الأمنية الدولية، وما يفرضه ذلك على الدول النامية من

تحديات، تحتم جهوداً دولية وتحتاج إلى إرادة عالمية لكيلا يتم إيقال كاهل الدول النامية بمعايير ومشروطيات تصبح حواجز جديدة أمام انماجها العالمى. وتباعاً، فقد جاء الموضوع الفرعى الثالث، والخاص بتوكيد جنى المكاسب التتموية من المفاوضات التجارية الدولية، ليعكس التسلسل المنطقى لأولويات التحرك. فما أن تتم إقامة بنية اقتصادية عالمية متسقة مع متطلبات للتنمية، وتمكن الدول النامية من استنفار قدراتها الإنتاجية والإعلاء من تنافسيتها، حتى تتضح مدى أهمية استنفاد الفرص التتموية فى إطار المفاوضات التجارية الدولية، لتستطيع الدول النامية الاستفادة من ميزات النسبية، وترجمتها إلى نفاذ أوسع للأسواق، وتبادل تجارى أكبر لسلعها، بما يعنيه ذلك من إررار للنقد الأجنبى، وذلك حتى تصبح التجارة عن حق قاطرة للنمو والتتموية.

وأعلم هنا الحوار الذى دار، خلال العملية التحضيرية، حول ولاية ونطاق عمل الأكتاد فى مقابل المنظمات الدولية المعنية الأخرى. ورؤيتنا هى أنه لا تناقض على الإطلاق بين الولايات الواضحة لكل من تلك المنظمات. فالأكتاد، هو نقطة الاتصال الرئيسية، بل الوحيدة، للأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لموضوعات التجارة والتتموية، والموضوعات ذات الصلة المتعلقة بالتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتتموية المستدامة. ولا غبار على ولايته وركائز عمله الثلاث المتمثلة فى بناء التوافق، وتحليل السياسات، والمساعدات الفنية. فالأكتاد يضطلع إذاً بمهمة التطرق إلى موضوعات التجارة الدولية ككل، تشمل فى تلك المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والإقليمية والثنائية. كما تشمل كل الموضوعات الواقعة فى هذا الإطار سواء كانت تخضع لأطر تفاوضية، أو قضايا جديدة أخرى هامة لم يتم التطرق إليها بعد، أو تذهب إلى ما هو وراء الالتزامات التعاقدية. وتلك المهمة الأخيرة، يكاد الأكتاد ينفرد بها، حيث لا تستطيع أية منظمة دولية أخرى القيام بها، وهى ولاية تجب صيانتها والعمل على توسيعها، وتمكين الأكتاد من تنفيذها، لبناء منظومة تجارية دولية صائبة تقف على أعمدة صلبة. فالتوافق الذى يجب إحداثه فى الأكتاد، يجب أن يشكل ملامح المنظومة التجارية العالمية على المستوى البنىوى ومن خلال رؤية استراتيجية.

ويجب على الأكتاد، كما عودنا دائماً، أن يخطو خطوات "تقمية" نحو مناقشة وطرح مفاهيم تنموية جديدة لا تجرؤ المنظمات الأخرى على مناقشتها. إذأ، لكل منظمة دور، وعلى كل منها مسئولية.

وأخيراً، فقد كان الموضوع الفرعى الرابع، والخاص بالشراكات من اجل التنمية، حتماً لاستكمال الأضلاع الضرورية لموضوع المؤتمر الرئيسى. فقد أصبح لزاماً أن تشارك كافة أطراف المصالح فى العملية التنموية. ومع استمرار الدور المحورى للدولة الذى لا غنى عنه لوضع الاستراتيجيات التنموية طويلة الأمد، ولمعالجة إخفاقات الأسواق، إلا أنه لا بد من دور نشط ومسئول، لكل من القطاع الخاص والمجتمع المدنى على الصعيدين الوطنى والدولى، من أجل تحقيق التنمية. وتعد الشراكات التى يطلقها الأكتاد فى هذا المؤتمر دليلاً على استيعابه الكامل لتلك النقطة، بل واستكمالاً للدور الرائد الذى لعبه فى صياغة قواعد وعناصر الشراكات التنموية الدولية.

#### السيد الرئيس

لقد سعت مصر دوماً للمشاركة النشطة فى أعمال الأكتاد، وواصلت دون انقطاع مسانبتها لدور محورى له فى العلاقات الاقتصادية الدولية. بل أتنى استرجع أن مصر رأست أول دورة وزارية للأكتاد فى 1964، ثم استمر اهتمامنا ومساندتنا لهذا الجهاز الهام للأمم المتحدة على مدار السنين. واستكمالاً لهذا، فقد حرصنا خلال الأعمال التحضيرية للأكتاد الحادى عشر على شرح وجهة نظرنا، والإسهام المستمر فى صياغة مواقف الدول النامية من خلال مجموعة السبعة وسبعين. وأعرينا عن رؤيتنا الواضحة تجاه العديد من المفاهيم والموضوعات المطروحة.

وأبرز منها على سبيل المثال لا الحصر ما أعرينا عنه دوماً من أن الاتساق بين المنظومة الدولية وبين الاستراتيجيات الوطنية، لا بد أن يكون موجهاً باستمرار نحو التنمية. وفى هذا السياق، أبرزنا مساندتنا لمفهوم "حيز السياسات" الذى يتيح للدول النامية الاحتفاظ بالقدر الكافى لمجال التحرك من أجل تطوير السياسات الوطنية التى تستجيب لتحدياتها التنموية، دون أن يتم تضيق الخناق عليه من خلال التعاقدات

والالتزامات الدولية العديدة فى هذا الشأن. ويتصل بذلك ضرورة حكم العولمة، وتوجيهها نحو التنمية، ولكى يكون اندماج الدول النامية فى المنظومة الاقتصادية الدولية اندماجاً مفيداً وناجحاً، فهو ليس هدفاً فى حد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة.

السيد الرئيس

إن التوافق الذى سينتج عن ساو باولو يعطى قوة دفع لأعمال الأكتاد خلال السنوات الأربع القادم، ويمثل أرضية يجب الوقوف عليها وقاعدة يجب البناء عليها، نتتوج بتدعيم إضافى لجهاز الأكتاد خلال دورته الوزارية الثانية عشر عام 2008، والتى نشرف بأن التسلسل الجغرافى يرجح انعقادها فى قارتنا الأفريقية. ونتطلع لى يكون ذلك المؤتمر علامة مضيئة أخرى تثير المسار الاقتصادى العالمى، وتؤكد أن التنمية حقٌ وغاية، وأنه لا بد على وجه الخصوص من بذلك كل المساعى لترجمة هذا الحق عملياً ليتمج فعلياً فى القواعد التجارية الدولية.

أخيراً، سيادة الرئيس، لا يسعنى إلا أن أوجه عميق الشكر لسكرتارية الأكتاد، وعلى رأسها الأمين العام السيد روبينز ريكوبيرو، على الجهد الدعوب الذى تبذله، طبقاً للتكليف الصادر إليها، من أجل مساعدة الدول النامية لإقامة منظومة اقتصادية دولية أكثر عدلاً وإنصافاً. ونحن نعول كثيراً على أنشطتها التحليلية ومساعداتها الفنية وقدرتها على شحذ التوافق الدولى، حتى تدفع بالقضايا التنموية إلى قلب المنظومة الاقتصادية الدولية فتجعلها بذلك أكثر استقراراً. وكذلك، فالشكر واجب للدولة المضيئة، البرازيل، على كرم الضيافة، وحسن التنظيم، ونتطلع إلى مؤتمر ناجح نتق فى أنه سوف يكون علامة بارزة فى مسيرة التنمية الدولية، بفضل رئاستكم المستتيرة، ونتعهد لكم بتقديم كافة الدعم والمساندة لهذا الغرض.

شكراً سيادة الرئيس